المجلة التاريخية الجزائرية

ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664

المجلد:07، العدد:02 (2023)، ص301-312

الأفكار الحداثية الغربية في كتابات بعض النخب الجزائرية (مسائل الميراث في كتاب النهج السوي في الفقه الفرنساوي انموذجا)

Western Modern Ideas in the Writings of Some Algerian Elites (Inheritance Issues in "The Right Approach in French Jurisprudence" Book as a model)

زكرياء بن دريس *

مخبر المؤسسات الجزائرية عبر التاريخ ودورها في التنمية الوطنية

جامعة خميس مليانة (الجزائر)

Bendris.zakaria@univ-dbkm.dz

عبد الرحمان تونسي

مخبر المؤسسات الجزائرية عبر التاريخ ودورها في التنمية الوطنية

جامعة خميس مليانة (لجزائر)

A.TOUNSI@univ-dbkm.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2023/10/14
تاريخ القبول:
2023/11/18

الكلمات المفتاحية:

- ✓ عمر بن بريهمات
- ✓ الأفكار الليبيرالية
- ✓ النهج السوي
- ✓ القانون الوضعي

الملخص:

استطاعت الحمولة الفكرية الحداثية الغربية التي جاء بها الاحتلال الفرنسي للجزائر –والتي تسمى بالحداثة الاستعمارية من خلق عدة ثنائيات متناقضة حملت وسائلا للاستقطاب والجذب من جهة، ووسائلا للعنف المادي والرمزي، فقد سعت إلى تدمير المؤسسات التقليدية والغاء جميع القيم التي نشأ عليها المجتمع الجزائري، وهذا ما قوبل بالرفض والمقاومة، وفي نفس الوقت عمدت إلى نشر الممارسات العلمانية والايديولوجية اللائكية والترويج لقيم التقدم والمساواة والحرية والمواطنة والديمقراطية والليبرالية، وهذا ما حظي بإعجاب بعض النخب الجزائرية المثقفة. يسلط هذا العمل الضوء على مسألة الميراث في الكتابات الجزائرية المتأثرة بالفكر الغربي، باتخاذ شخصية عمر بن بريهمات وكتابه المسمى النهج السوي في الفقه الفرنساوي محورا للدراسة، وذلك بإدراج مجموعة من العناصر أهمها دخول الافكار الحداثية الليبرالية إلى الجزائر، التعريف بعمر بن بريهمات، تصوراته حول مسألة الميراث من خلال كتابه النهج السوي.

Article info

Received:
14/10/2023
Accepted:
18/11/2023

Key words:

- ✓ Omar Ben Brihimat
- ✓ Liberal Ideas
- ✓ The Right Approach
- ✓ Positive Laws

Abstract:

The Western modern intellectual baggage brought by the French occupation to Algeria, colonial modernity, was able to create several contradictory binaries that carried means of attraction and polarization on the one hand, and means of physical and symbolic violence on the other, It sought to destroy traditional institutions and cancel all the values on which Algerian society was founded, and this was met with rejection and resistance. At the same time, it sought to spread secularism and the values of progress, equality, freedom, citizenship, democracy, and liberalism. This work sheds light on the issue of inheritance in Algerian writings influenced by Western thought, by taking book entitled "The Right Approach" omar ben brihmat as a focus of study, by including a set of elements, the most important of which are the entry of liberal modern ideas into Algeria, and his perceptions towards the issue of inheritance through his book The Right Approach.

* المؤلف المرسل

مقدمة

يعتبر القضاء الإسلامي المرجع الأساسي الذي كان يرجع إليه الجزائريون للفصل في منازعاتهم وحماية حقوقهم طيلة الحقبة التاريخية منذ الفتح الاسلامي إلى مرحلة التواجد العثماني، فقد تم الاستناد إلى القضاء الشرعي وتكريس فكرة دعم الدين كمصدر للتشريع، من أجل نشر العدالة وبسط الأمن بواسطة جهاز قضائي يقوم بمهامه مجموعة من القضاة والعلماء، إلا أن مجيء الفرنسيين للجزائر محتلين في 5 جويلية 1830، وسعيهم لإيجاد آلية تمكنهم من إخضاع الجزائر كليا وجعلها جزءا لا يتجزأ من فرنسا، ولأجل هذا باشرت في تطبيق سياسات عديدة في مختلف المجالات تضمن لها سيطرة تامة، وطمسا ومسحا لمقومات ودعائم الدين الإسلامي الذي هو أهم مكوِّنٍ من مكونات الشخصية الجزائرية، ولعل أن السياسة التشريعية والقضائية كان لها نصيب من السياسات الفرنسية التدميرية والتفكيكية للمجتمع الجزائري حيث سعت إلى إلغاء التشريع والتقاضي بالقضاء الإسلامي واحلال التشريع والتقاضي بالقضاء الوضعي الفرنسي، وذلك بإصدار تشريعات ومراسيم لتعويض القضاء الإسلامي بالقضاء الفرنسي في جميع اختصاصاته، وبهذا تعتبر آلية لقهر الجزائريين باسم القانون، كما تركت بعض المنافذ والاختصاصات دون تقييد وتشديد، ومنها جملة الاختصاصات المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث الذي بقي يخضع فيه الأهلي إلى التشريع الإسلامي.

إلاّ أن هذه المسائل لم تخرج من دائرة الاستهداف بصفة مباشرة، فقد عملت الإدارة الفرنسية إلى وضع التشريع الفرنسي تشريعا موازيا ومنافسا للتشريع الإسلامي في قضايا الاحوال الشخصية ما أدى إلى استقطاب بعض الجماهير المتأثرة بالحضارة الغربية والقانون الفرنسي وبالأخص بعض النخب المثقفة التي كان لها اطلاع واسع على الفكر الغربي الليبرالي والمتخرجين من المدارس والمعاهد الفرنسية، ولقد اختاروا السير في هذا الطرح معجبين ومتأثرين بما أقره المشَّرع الفرنسي والسعي إلى نشره في أوساط الجزائريين، ومنهم عمر بن بريهمات الذي يرى أن القوانين الوضعية الفرنسية ضرورية للمجتمع الجزائري ومن جملتها ما يختص بالميراث، فألف كتاب بعنوان النهج السوي في الفقه الفرنسوي سنة 1908، يشرح فيه تصوراته لمسائل عديدة كالعائلة والقرابة، الزواج وأركانه، الطلاق، والميراث، هذا الخير هو موضوع هذه الورقة البحثية.

سنقوم في هذا العمل بدراسة إحدى الكتابات الجزائرية المتأثرة بالفكر الغربي مركزين على مسألة الميراث عند عمر بن بريهمات وذلك على ضوء كتابه المسمى النهج السوي في الفقه الفرنسوي، ولمعالجة هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من العناصر أهمها:

- دخول الافكار اللبيرالية للجزائر
- شخصية عمر بن بريهمات ومؤلفه
- مسألة الميراث من خلال كتابه النهج السوي.

1. دخول الافكار الليبرالية إلى الجزائر

انتشرت أفكار الثورة الفرنسية ومبادئها في الكثير من مناطق العالم ومنها العالم الإسلامي، الذي انتقلت إليه في بداية الأمر عن طريق مصر بعد حملة نابليون بونابرت عليها 1798، ثم محاولات محمد علي اللحاق بأوروبا وإرساله لبعثات علمية إلى فرنسا، فعاد الكثير من أعضاء هذه البعثات بهذه المبادئ والأفكار وعلى رأس هؤلاء رفاعة رافع الطهطاوي، كما حملها خير الدين التونسي إلى تونس فيما بعد، أما في الجزائر فلم نجد أي أثر لهذه المبادئ والأفكار قبل الاحتلال الفرنسي رغم إشارة ابن سحنون إلى أحداث هذه الثورة، وما أورده حمدان خوجة في النسخة الأصلية للمرآة أنه لم يكتشفها إلا بعد الاحتلال الفرنسي للبلاد، وذلك بفعل تعامله مع الفرنسيين وانتقاله إلى باريس لتقديم مطالب الأعيان إلى الحكومة الفرنسية (لونيسي، 2009، ص 36) .

تعتبر المدرسة الفرنسية التي وضع أسسها جول فيري في الجزائر عام 1883 هي الناقل الرئيسي للأفكار الليبرالية ومبادئ الثورة الفرنسية إلى الجزائر، فنجد مثلا البعض من خريجيها كانوا معادين للنظام الاستعماري وكانوا يرفعون هذه المبادئ في وجه هذا الاستعمار، ويميزون بين فرنسا المجسدة لهذه المبادئ في باريس والإدارة الاستعمارية التي تناقض هذه المبادئ في الجزائر، كما كانوا يرون المشهد في الجزائر شبيها بالأوضاع التي مرت بها فرنسا عشية ثورة 1789، فمثلا تجد فرحات عباس يتحدث باعتزاز عن هذه المدرسة وأساتذتها المؤمنين بالمبادئ الجمهورية والديمقراطية، وينفي عنهم أي صفة عنصرية تجاه المسلمين الجزائريين، يقول: "**وكان فلاحونا يشبهون أولئك الفلاحين الفرنسيين ... إن الأوروبي المحفوف بأساطين العرب من قواد وأغوات وأرباب الزوايا والطرق كان بمثابة الاقطاعي الفرنسي في فرنسا...**" (عباس، 2007، ص 136).

لا يمكن لأحد منا إلا الاعتراف بأن مبادئ الثورة الفرنسية وكتابات عصر التنوير في فرنسا كانت مرجعا ومصدر إلهام للكثير من الجزائريين الذين تخرجوا من المدرسة الفرنسية رغم اختلاف وتنوع مواقفهم تجاه الاستعمار ما بين داعين للاندماج والفرنسة أو المطالبة بالمساواة أو الاستقلال، إلا أنهم يعترفون جميعا بأنه: "**لا يمكن أن نقضي شبابنا مع باسكال وكورنيل وراسين ودانتون وسانت أوغست وباستور وهوجو بدون أن نكتسب نوعا من التمدن، بمعنى الواجب واحترام الآخر**" (عباس، 2007، ص 26-27) وبقدر ما تلاحظ هذا التأثير الفرنسي على هؤلاء فإننا نجد غيابا تاماً لتأثير الأفكار الأمريكية والأوروبية الأخرى عليهم، فبالرغم من أن الدستور الأمريكي عام 1787 قد سبق الدستور الفرنسي بأربع سنوات وأعترف إعلان حقوق الإنسان والمواطنة الفرنسي بأنه وضع طبقا لميثاق حقوق الإنسان الأمريكي، إلا أننا لا نكاد نجد أي أثر على خريجي المدرسة الفرنسية لأفكار جون لوك* والماجنا كارتا** وكروميل*** وآدم سميث ولا أية إشارة إلى جفرسون**** أحد منظري الدستور الأمريكي، فحتى في مجال الفكرة القومية فإن نظرية "**الرغبة في العيش المشترك**" للفرنسي ارنست رينان هي السائدة لديهم، ولو اطلع هؤلاء مثلا على النظرية القومية الألمانية المبنية على أساس اللغة لكان بالإمكان أن يكون للكثير منهم موقف آخر تجاه الاستعمار والأمة الجزائرية (لونيسي،

2009، ص 37-38).

في حقيقة الأمر لا يمتثل هؤلاء الجزائريين المتأثرين بمبادئ الثورة الفرنسية للمبادئ الليبرالية كلية، لأنها لم تكن مرجعيتهم الوحيدة، بل عادة ما يعودون إلى الإسلام وقيمه وحضارته، إما كمحاولة للتوفيق بينها وبين مبادئ الثورة الفرنسية أو للرد على الأفكار العنصرية الإسلامية، فالإسلام مثلا في نظر فرحات عباس هو النظام المبني على أخلاق المساواة، كما هو الديمقراطية المرتبطة بالثقافة، فالنبيل في الإسلام هو العالم، أما الإنسان الأعلى فيه هو العبقري العلمي، ورغم اعترافه بأنه وجيله لا يعرفون إلا القليل عن الآداب العربية ويجهلون لغتها وأن "**الفكر الفرنسي هو قاعدة مبادئ حياتنا الأخلاقية**"، إلا أنه كثيرا ما يلجأ إلى المبادئ الإسلامية لدعم أفكاره، فيقول مثلا إنه لو عاد الرسول محمد ﷺ فإنه سيخطب فينا بكل حزن وأسى "**ماذا فعلتم بمبادئ الجهد والعمل بصفتهما القاعدة الأساسية لرفاهية الشعوب؟ أين هي مبادئ المساواة والأخوة التي أوصيكم بها في جبل عرفة**"؟ ويأمل فرحات عباس في بزوغ عالم إسلامي جديد، ويعتبر كل من: "**محمد عبده وعبد العزيز بن سعود ومصطفى كمال أتاتورك**" أنهم من واضعي الأحجار الأساسية لبناء مجتمع مسلم مستقبلي (لونيسي، 2009، ص 39).

وهنا نلاحظ أن فرحات عباس يقوم بالجمع بين مرجعيات وشخصيات متناقضة تماما كالجمع بين ابن سعود الوهابي ومحمد عبده الإصلاحي ومصطفى كمال أتاتورك اللائكي المولع بالغرب، نلاحظ أن فرحات عباس والكثير ممن تخرجوا من المدرسة الفرنسية ينهلون بعض الأفكار والرؤى من عدة مرجعيات إلى جانب مبادئ الثورة الفرنسية التي تعتبر مرجعيتهم الرئيسية، فمثلاً يقول أحد أنصاره: "**قدم لنا الكتاب الفرنسيين تفسيرًا علميا وعقليا لتراثنا وتقاليدنا التي أخذناها عن الآباء، ورغم ذلك فقد ظل الإسلام يمثل لنا العقيدة التي تعطى معنى لحياتنا، فنعتبره وطننا الروحي، إن اختيارنا لبعض نصوص فرحات عباس التي كتبها في العشرينيات، أي عندما كان اندماجيًا قريبا من فرنسا وقبل اكتشافه للأمة الجزائرية التي كان ينكرها، كانت عن قصد وهدفنا هو إثبات أنه وأنصاره كانوا يأخذون من مرجعيات مختلفة، ولهذا فهم ليسوا ليبراليين بأتم معنى الكلمة**" (لونيسي، 2009، ص 39).

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، قامت السلطات الفرنسية بتعديل ومراجعة اسلوبها الداعي إلى إلغاء الوجود المادي والمعنوي للشعب الجزائري، فبمجرد عودة الجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الأولى، شاعت في الجزائر أفكار جديدة نتيجة الاحتكاك بالحياة الأوروبية وتمتعهم ببعض المساواة مع الفرنسيين، وترسخ في وعيهم أنهم شاركوا في انتصار فرنسا، وعليها مكافأتهم على ضريبة الدم التي قدموها وهي حصولهم على حقوق المواطنة. فعمدت الإدارة الفرنسية إلى إعادة طرح سياستها الاندماجية مرة أخرى من خلال إصلاحات فيفري 1919، التي تستهدف بالدرجة الأولى الشريحة الجزائرية القادرة على انتاج رؤى فكرية لا تتعارض والمشروع الاستعماري.

وتعتبر حركة الشبان الجزائريين الممثلة النموذجية لهذه الشريحة أو كما تسمى النخبة الجزائرية، إلا أن التطورات الحاصلة في السياسة الاندماجية الفرنسية أدت إلى انقسام هذه النخبة المثقفة _ حركة الشبان_ بين أولئك الذين يعتبرون المشروع فرصة للانطلاق نحو التجنس الفردي والنخبوي الذين يضمنان الذوبان كليا في الليبرالية الأصيلة الداعية للتقدم والحرية والمساواة والممارسة الديمقراطية، وبين أنصار المواطنة في إطار قانون خاص، واتسع عمق هذا الانقسام إثناء انتخابات مارس 1919، بعدما أرجع ابن التهامي الممثل الفئة الأولى انتصار الأمير خالد ممثل الفئة الثانية إلى روح "**التعصب الديني**" (صافر، 2014-2015، ص 335).

أدى تطور السياسة الفرنسية الاندماجية إلى حدوث أزمة فكرية سياسية على مستوى النخبة الجزائرية المثقفة الممثلة في حركة الشبان الجزائرية فانقسمت فكرة الادماج عندهم إلى فكرتين:

- **فكرة الاندماج التام:** تبلورت هذه الفكرة وسط نخبة من المثقفين الجزائريين المتجنسين الذين استهوتهم الحضارة الغربية الأوروبية وأسسوا فكرتهم على أن مأساة الجزائر وشعبها تكمن في التفرقة العنصرية التي فرضتها الادارة الاستعمارية، وأن العلاج هو تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الأقلية الأوروبية والأغلبية المسلمة، كما كان اعتقادهم أن هذا الشعب الغارق في البؤس سيحظى بالكثير من الامتيازات عندما يصبح فرنسيا، فالهوية الفرنسية هي الملجأ والمخلص عن حالة المعاناة (سعد الله، 1998، ص 143)، كما رأوا أن التجسس وإن كان فئويا وفرديا ومشروطا بالتخلي عن الأول الشخصية يعتبر أفضل طريقة لتحقيق أهدافهم.

- **فكرة الاندماج القانوني:** إن النزعة الاندماجية لا تفرض بالضرورة توجها ماديا معاديا للعروبة والإسلام، فثمة عدد معتبر من النخبة الجزائرية رغم توجههم الإندماجي وانجذابهم نحو الثقافة الفرنسية أكثر من انجذابهم للثقافة العربية والاسلامية، إلا أن فكرتهم للاندماج كانت أقل حدة من دعاة الاندماج التام حيث اعتبروا الاندماج وسيلة لا غاية، حيث سعوا إلى تحقيق المساواة مع الفرنسيين عن طريق الاندماج القانوني، وذلك بتفعيل القوانين التي تمكن الجزائريين المسلمين من الحصول على الحقوق بوصفهم شعب من شعوب فرنسا (عباس، الشاب الجزائري، 2007، ص 107-108).

وعلى العموم توجد عدة دراسات في موضوع النخبة الاندماجية ونشأتها وتقسيمات، وتختلف التقسيمات من دراسة لأخرى وهذا راجع لاختلاف المعايير التي يضعها الباحث فمنهم من يصنفها حسب التأثر بالفكرة الاندماجية، ومنهم من يصنفهم حسب التوجهات الليبرالية، ومنهم من يربطها حسب القرب والبعد عن الاسلام، مثلما الحال عند الدكتور رابح لونيسي (لونيسي، 2009، ص 41-46).

ومجمل القول إن الفكرة الاندماجية في الجزائر ومنذ نشأتها وظهورها خاصة لدى الطبقة المثقفة في المجتمع الجزائري بقيت متأرجحة بين من تأثر بها كآلية لتحقيق المطالب السياسية والاجتماعية وبين من تمثلها تمثيلا غائيا وجعل منها الهدف الرئيسي على غرار رابح زناتي، ولويس خوجة وسعيد بوليفة، وعمر بن

بريهمات. هذا الأخير الذي تأثر تأثيرا شديدا بالفكر الفرنسي في شتى المجالات ومنها مجال القانون والتشريع وهو ما سنعكف عليه فيما تبقى من هذه الورقة البحثية.

2.عمر بن بريهمات وكتابه النهج السوي

1.2. شخصيته

هو عمر بن حسن بن بريهمات، ولد حوالي 1861 تثقف كوالده حسن ثقافة مزدوجة، فوالده حسن بن بريهمات من خيرة انتاج المدرسة الفرنسية في الجزائر ومن بواكيرها وهو من واليد 1821، حسب ابو القاسم سعد الله، وقد شهد في صباه الحملة الفرنسية على الجزائر والعنف التقتيل الذي جاءت به الادارة الاستعمارية فنشأ على حس الكراهية للمستعمر ومجاملته لتفادي وتحاشي ظلمه (سعد الله، 1998، ج4 ص 515)، كما أن جده ابراهيم كان موظفا لدى وكيل الخرج، "**كاتب لدى وزير البحر والخارجية**" أواخر العهد العثماني (سعد الله، 1998، ج4 ص 515).

وعليه فإن المحيط الاجتماعي العائلي الذي نشأ عليه عمر ساعد في تكوينه شخصية مزدوجة الثقافة ولها مكانة اجتماعية في مدينة الجزائر، فعائلته تعتبر من حضر مدينة الجزائر، فإلى المكانة التي حضي بها جده إبراهيم أواخر العهد العثماني، تمتع والده أيضا بمكانة علمية وسياسية واجتماعية، يقول عنه الحفناوي في كتابه تعريف الخلف برجال السلف "**جميل الصورة فاخر الهيبة عذب المنطق، متواضع للمتصاغرين متطاول على المتكبرين، محسنا للفقراء، محبا للعلماء**" (الحفناوي، 1906، ص 113). كما تقلد عدة مناصب بحكم أنه كان أديبا، مشاركا في علوم التاريخ والتراجم والدين وغيرها، كما تولى إدارة المدرسة الدولية في مدينة الجزائر (عادل، 1980، ص41).

كما مارس وظيفة القضاء والتعليم، وكان مديرا للمدرسة الشرعية الفرنسية، كما كان شاعر وصحفيا يكتب بجريدة المبشر، وعين عضوا في المجلس الفقهي الذي انشأه الفرنسيون (سعد الله، 1998، ج4 ص 515 – 516).

وكما سبق وأشرنا، فإن عمر حظي بمكانة لا تقل عن المكانة التي تمتع بها جده ووالده، فهو من المرجح وان لم تثبت المصادر التاريخية المتوفرة ذلك_ انه تلقى تعليمه بالمدرسة الشرعية الفرنسية، وقد كان عمر الابن الثالث والأكثر انتاجا وتأليفا في اخوته، ثم أصبح مدرسا بالمدرسة الثعالبية، وكان معاصرا للشيخين المجاوي، وابن السماية.

ظهر عمر بن حسن بن بريهمات على الأقل في مناسبتين، سنة 1896 حيث أنشد قصيدته بمناسبة زيارة وزير التعليم الفرنسي كومبس، أين تم توزيع الأوسمة على المدرسين ومن بيهم عمر بن بريهات "**وسام التعليم الاكاديمية**"، والثانية حين ألف كتابه النهج السوي في الفقه الفرنساوي سنة 1908، توفي سنة 1909. (سعد الله، 1998، ج4 ص 527).

كما كان لعمر بن بريهمات عدة مؤلفات أشهرها: المرصاد في مسائل الاقتصاد، وترجم أيضا باسم "**ملاحظات في مسائل الاقتصاد**" قام بإعداده بالتعاون مع زميله المثقف الشيخ المجاوي، حيث طرحا فيه دراسة لأسباب التقدم والتنمية الاقتصادية على أسس الشريعة الاسلامية (musulman, 1909, p. 442).

أما عن وفاته فقد علقت مجلة العالم الاسلامي في مقال لها نقلا على مجلة كوكب افريقيا في عدد 26 فيفري 1909: "**لقد أصاب الموت واحدة من أكثر العائلات المسلمة تميزا في مدينة الجزائر، في شخص السيد عمر بن بريهمات، المعلم في مدرسة المدينة، وهو من أبناء شعبنا وأكثر علماء الجزائر تقديرا من خلال ثقافته المزدوجة التي سمحت له بإعطاء التعليم في المدرسة باللغتين، حيث أصيب بمرض خطير استسلم له وسط افراد عائلته المشهورة في مدينة الجزائر**".

حضر جنازته جمع غفير من أعيان المدينة من مفتشين وقادة وعلماء ومديري المدارس وأساتذة وتلاميذ، وسط منافسة كبيرة من الأوروبيين وموظفي الخدمة المدنية، دفن في مقبرة سيد محمد بن عبد الرحمان. (musulman, 1909, p. 443)

2.2.كتاب النهج السوي

في البداية ننوه ان كتاب النهج السوي اصدره مؤلفه باللغة الفرنسية ثم اعاد ترجمته العربية احتوى كتاب النهج السوي في الفقه الفرنساوي على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، جاء الكتاب بأربعين 40 صفحة باحتساب صفحة الواجهة التي تضمنت كتابة معلومات الكتاب في المنتصف، جاء فيها عنوان الكتاب ثم المؤلف بعبارة "**تأليف الراجي عفو ربه رافع الدرجات**" ثم بالحجم الكبير عمر بن حسن بن بريهمات مدرس الفقهين العربي والفرنساوي بمدرسة الجزائر ثم عبارة "**كان الله له**"، ثم سنة النشر بالتقويمين الهجري والميلادي 1325هـ/1908م، وفي آخر صفحة الواجهة اسم مطبعة النشر" طبع بالمطبعة الشرقية لبيير فونتانا في الجزائر العاصمة.

يتميز هذا الكتاب بعدة مميزات أهمها:

النسخة العربية: اللغة: استعمل فيه عمر لغة عربية تتصف في مجملها بالبساطة والمفهومية موظفا أسلوبا ادبيا مليئا بالمحسنات البديعية والسجع وغيرها من التشبيهات البلاغية، وما ميز الكتابة أيضا الكتابة بالرسم المغربي، وهذا يدل على أن عمر بن بريهمات كان متقننا للغة العربية بشكل جيد، حيث أن نسخته هذه – النسخة العربية– جاء بها ترجمة للنسخة الأولى بالفرنسية وفي هذا يقول: "**هذا وإننا عرباه من عجمته وبينا ما تضمنته جمل كلماته، فجاء على ما يرام والحمد لله في البدء وفي الختام، وسميته: النهج السوي في الفقه الفرنساوي**" (بريهمات، 1908، ص 03).

تضمنت مقدمة الكتاب تقديما لأهميته حسب ما يراها عمر بن بريهمات والتي تكمن في التعريف بالقوانين الوضعية وسرد أهميتها المعنوية والمادية لتنظيم حياة المجتمعات وهو ما يقصده بمصطلح الفقه

الفرنساوي أي القانون الوضعي الفرنسي، وأكد على ضرورة احتياج الفرد الجزائري لمعرفته والعمل به، كما أوضح خلالها اهمية علم الفقه بين العلوم، أي علم القانون الوضعي.

كما احتوى على مدخل تطرق فيه المؤلف في البداية إلى مختلف مراحل نشأة حضارة النوع البشري ومنجزاته المادية واهتماماته في الزراعة واستصلاح الأرض والصناعة واستخراج المعادن وتحويلها وبناء أماكن الايواء، ثم يواصل التطرق إلى الانجازات والاهتمامات الفكرية، حيث يقول: "**ومنهم من يشتغل بتهذيب أخلاق الامة ويطلعهم على ما سلف من الامم الماضية والقرون الخالية...**"، وهنا يؤكد المؤلف إلى أن هذه المنجزات لم تكن لتتحقق لولا اهتمام الافراد بما سماه "**الانضمام**" وهو ما يقصد به حسب رأينا "**الاجتماع**" أو "**المجتمع**"، فالأصناف البشرية في بداية ظهوره كانت تفتقر إلى "**الانضمام**" في بعضها البعض أي أنها تفتقر إلى الترابط مستوى العائلة والحي والقبيلة ...، ولما ثبتت منفعة هذا الانضمام واتضحت فائدته وجب عندها تحسينه وتطويره وتقويمه مثلما هو موجود عند الامم المنتظمة كفرنسا، كما يشير إلى أن بهذا "**الانضمام**" استطاع الفرد أن يفيد غيره مما يصنعه ويستفيد من ما يصنعه غيره وكل هذا من الفوائد الحسية والطبيعية الغريزية التي جبل الإنسان عليها بعقله وروحه وجسده، وهنا نلتمس بصورة واضحة النزعة الانسانية والعقلانية لدى عمر بن بريهمات (بريهمات، 1908، ص 4، 5،6).

بعد تطرقه إلى حاجة الإنسان لتأسيس المجتمع وربط العلاقة الاجتماعية يتحول المؤلف إلى إبراز حاجة الأفراد إلى تنظيم علاقاتهم الاجتماعية وذلك باللجوء إلى مرجعية تحفظ حقوق الافراد وتبين واجبتهم وهو ما أسماه وضع "**تنظيم للقوانين الشرعية**" المعبر عنه "**بعلم الفقه**" الذي من خلاله استطاع الفرد تعلم احترام الانسان ذاتا ومالا وعرضا وقد استمد المشرع هذا حسب المؤلف من طبائع الإنسان في كل أمة، ورغم اختلاف طبائع الإنسان من أمة لأخرى إلا أن هناك طبائع مشتركة بين كل الامم، حيث أن لهذه المشتركات تشريعات مشتركة تحكمها، تسمى القوانين الطبيعية باعتبار الطبيعة محددة لسلوك الأفراد أي "**الطبائع**" وهي قابلة للتبديل والتغيير حسب الحاجة والزمان وهو ما يخالف التشريع المرتبط بالدين الذي لا يقبل التغيير، وهنا تكمن أهمية القوانين الوضعية، فيقول: "**فلهذا نجد بفرنسا مع اختلاف سكانها في الاعتقاد قوانين تعمُّ كل سكانها**" (بريهمات، 1908، ص6)، وهي دعوة من عمر بن بريهمات إلى تبني هذا الطرح المبني على تجاوز التشريع الديني إلى التشريع الوضعي، وهي نزعة علمانية واضحة في خطبه، ستتضح أكثر فيما يأتي عندما تجاوز النصوص الدينية الصريحة في باب الميراث والمواريث.

ثم قسم محتوى الكتاب إلى أربعة فصول جاء **الفصل الأول** ليتناول أصول الفقه، أصول القانون الوضعي، ابو التشريع الوضعي، الإنسان والجنسية والحالة الشرعية والعائلة والقرابة. أما **الفصل الثاني** فقد احتوى على باب الإرث والزواج "**النكاح**" وأركانه، ثم **فصلا ثالثا** يتكلم فيه عما ينشأ عن الزواج و**فصلا أخيرا** عن الطلاق ثم **خاتمة**.

3. مسألة الميراث في القضاء الفرنسي من خلال كتاب النهج السوي

أما فيما يخص موضوعنا "**مسائل الميراث**" فقد جاء الفصل الثاني هذا باعتباره أهم قضية للأسر والعائلات الجزائرية، فكما هو معلوم أن السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر طالما سعت إلى إلغاء القضاء الإسلامي وذلك باستحداث مؤسسات قضائية وقوانين واجراءات من شأنها دمج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي، حيث أن هذه السياسة القضائية مست مختلف مجالات واختصاصات القضاء، ولم تترك للقضاء الإسلامي إلا بعض الاختصاصات المحدودة كالميراث والزواج والطلاق، أما ما دون ذلك فقد كان يخضع للقضاء الفرنسي (بريهمات، 1908، ص23-24).

إلا أن هناك من الفقهاء والقضاة الجزائريين من حاول إثبات صلاحية الشريعة الاسلامية للمجتمع المسلم، حيث سعوا إلى التوفيق بين القانون الفرنسي والشريعة، حيث قاموا بترجمة عدة مؤلفات إلى الفرنسية، وهذه العملية كان الهدف منها اطلاع المسؤولون الفرنسيون من المستشرقين والقضاة والإداريين عليها. (سعد الله، 1998، ج7 ص 89).

كما أن من المثقفين والعلماء من قام بعملية عكسية، حيث حاول التوفيق بين التشريع الإسلامي والتشريع الفرنسي، وذلك من خلال اعداد مؤلفات ورسائل للقوانين الوضعية الفرنسية وترجمتها إلى العربية وشرحها واعطاء صورة عنها متقاربة مع التشريع الإسلامي مثلما فعل عمر بن بريهمات في كتابه النهج السوي، فقد ألف كتابه عن القانون الوضعي الفرنسي باللغة الفرنسية ثم ترجمه إلى العربية ليطلع عليه القضاة والفقهاء الجزائريين المسلمين، وعبر فيه عن إعجابه بالقانون الفرنسي.

ففي فصل الإرث يرى عمر بن بريهمات أن الإرث حق بين والوارث والموروث وأنه لا دخل للشارع في ذلك. ويقصد بالشارع هنا هو القانون والمؤسسة القضائية المسؤولة على تطبيق القانون (بريهمات، 1908، ص 22).

ثم يستعرض الحالات التي يتدخل فيها القضاء للفصل في قضايا الإرث، وهي في حالة تفريط المتوفي في تعيين وتقسيم إرثه على ورثته، أو أن المتوفي لم يعتبر أثناء تقسيم الإرث إلى ما سنه المشرع. هنا يتدخل الشارع وفق الحصص التالية: (بريهمات، 1908، ص 22)

_ إن كان له ابن واحد فله النصف.

_ إن كانوا أكثر من واحد فلهم ثلاثة أرباع.

_ إن كانوا ذكورا واناثا فهم سواء في الإرث لا فضل للذكر على الأنثى.

وهذا خلافا للأحكام التشريعية لباب الميراث في التشريع الإسلامي **فالمسألة الأولى** تقضي أن الشريعة الإسلامية وما جاءت به في أحكام الميراث تعتبر المتدخل الأول والمتحكم الأول في تحديد ضوابط وأسس وأركان وموانع الميراث وأصناف الميراث وانصبتهم (الجندي، 2008، ص41)، أما في حالة الإرث بالنيابة

فيقول: "**وكذلك الارث بالنيابة وكما أنه لا إرث للخط الأعلى مع وجود الأسفل، والإرث للزوجة**" (بريهمات، 1908، ص 23)، وكذلك في حالة الابن غير الشرعي فله نصف ما كان يستحقه لوكان مولود بنكاح شرعي.

ثم يسترسل في شرح هذه المسائل ويضرب الأمثلة ويبين دور القضاء في الحكم عليها، فقي المسألة الأولى يقول مهما وجدنا وصية من هالك ولا نزاع بين الورثة فلا دخل للقضاء في المسألة، فتدخل المؤسسة القضائية لا تكون إلا للنيابة عن الهالك "**المتوفي**" (بريهمات، 1908، ص 23).

وفي **المسألة الثانية**، إذا ترك ابنا وبنتا فلكل منهما النصف، وهذا مخالف للشرع الإسلامي فالحكم في هذه المسألة للذكر حظ الأنثيين (الجندي، 2008، ص 41)، وفي **المسألة الثالثة** فإذا توفي شخص عن ابن متوفي فالابن هنا ذكرا أو انثى يقوم وينوب مناب أبيه المتوفي أي أن الابن يرث في جده مباشرة بأخذ ما كان ابيه وله النصف الذي كان يستحقه أبوه (بريهمات، 1908، ص 23).

كما ويشرح **المسألة الرابعة** المتعلقة بالإرث للخط الأعلى مع وجود الخط الأسفل، ومعناها أنه إذا توفي شخص وترك ابنا وأبا، فالابن يرث كل التركة ولا مدخل للأب ولا نصيب له في التركة، لأن الابن أو الأبناء قاموا مقام أبيهم قياما موازيا (بريهمات، 1908، ص 23)، عكس القضاء الإسلامي الذي يعطي للأبوين نصيبهما (الجندي، 2008، ص 141). وفي **المسألة الخامسة** فتتعلق بالزوجة، فيقول إن الزوجة لا ترث لكن جعل لها القانون نصيبا وهو "**قلة ربع**" وشرط ألا يكون هذا الربع لا يتوقف على القدر الذي يأخذه أحد البنين.

أما في **المسألة السادسة** في باب وجود ابن للمتوفي من نكاح غير شرعي، فيقول إذا كان له ابنين من نكاح شرعي وابن من نكاح غير شرعي وزوجة فتكون المسألة كالتالي: ستة أرباع للأبناء من النكاح الشرعي وواحد للابن من نكاح غير شرعي، وواحد لاستغلال الزوجة شرط عدم زواجها، فإذا تزوجت سقط كل شيء لأن الزواج بعد الزوج المتوفي ليس مهجوا ولا فعلا مشكور، (بريهمات، 1908، ص 24)، أما إذا كانا ابنين أحدهما من نكاح شرعي والآخر من نكاح غير شرعي فالمسألة هنا من أربعة، ثلاثة أرباع للشرعي وربع لغيره (بريهمات، 1908، ص 24).

كمسألة سابعة تطرق بن بريهمات إلى حالة وفاة الشخص عن أبوين وأخوين أي غياب الخط الأسفل، فالمسألة من أربعة اثنان للأبوين، وواحد لكل أخ، وإذا فقد أحد الأبوين لا يرجع للآخر، بل يرجع للأبوين (بريهمات، 1908، ص 24).

هذه مجمل المسائل التي تناولها عمر بن بريهمات في كتابه النهج السوي في الفقه الفرنساوي. وبالرغم من أن بريهمات مثقف ثقافة مزدوجة عالية، وأنه متحفظ بشخصيته الإسلامية، إلا أن ما جاء به في فصل الإرث لا يعكس تلك الصورة المتعلقة بشخصيته الإسلامية، فالمسلمون ومنذ القرون الأولى للإسلام حسموا القضايا المتعلقة بالميراث بما جاء في القرآن الكريم دون اجتهاد، حيث أن باب الاجتهاد في هذا الموضوع يقتصر فقط على الشرح والتعليل.

خاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية يمكن القول:

أدى دخول الحمولة الفكرية الغربية للجزائر عن طريق الاحتلال الفرنسي إلى خلق وضعية فكرية مغايرة للوضعية السابقة التي كانت يعيشها المجتمع الجزائري عموما والنخب الفكرية على وجه الخصوص هذه الأخيرة التي وجدت نفسها أما مسارين مسار المعارضة ومسار القبول والاعجاب، حتى إذا لم نسلم بطرح الاعجاب فيمكن اعتبارها حتمية للتعايش والتساير والاستفادة من نموذج يصدر نفسه على أنه النموذج الأبرز عالميا في بداية القرن 20، وهو النموذج الليبرالي.

تركت عديد الشخصيات الجزائرية نهاية القرن 19 وبداية النصف الأول للقرن 20، عدة كتابات ومؤلفات حاولت فيها طرق أبواب الفكر الحداثي الغربي المؤسس على القيم الليبرالية والديمقراطية والمساواة التي نالت اعجاب شريحة من النخب الجزائرية أقل ما يكمن القول عنها أنها كانت متعطشة للعيش في كنف هذه القيم، من جراء البؤس الذي سلطته عليها الإدارة الاستعمارية.

إن الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي الذي فرضته الإدارة الفرنسية في الجزائر كانت حتميتها ظهور نخبة جزائرية مثقفة ثقافة مزدوجة سمحت بخلق فئات فكرية متباينة منهم من حاولت التوفيق بين الثقافتين العربية الإسلامية وتعرف في الأدبيات التاريخية النخبة الاندماجية المعتدلة في طروحاتها أو القريبة الصلة بالإسلام كما أسماها الأستاذ رابح لونيسي، ومنهم من تنكرت لأحوالها الشخصية وعرفت باسم النخبة الكاملة الاندماج.

عرفت هذه النخب بسعيها للتعايش مع السياسات الاستعمارية فمنهم من سعى إلى التعريف بالموروث الثقافي الجزائري العربي الإسلامي وذلك بترجمة مؤلفاتهم إلى اللغة الفرنسية ليتمكن ممثلو الإدارة الفرنسية من الاطلاع عليها، والعمل بها، ومنهم من قام بترجمة مؤلفاته باللغة الفرنسية المتأثرة بالثقافة الغربية إلى اللغة العربية ليطلع عليها الموظفون والفقهاء الجزائريين المسلمين وهذا ما قام به عمر بن حسن بن بريهمات.

يعتبر عمر بن حسن بن بريهمات شخصية جزائرية مثقفة بامتياز وهذا راجع للمرجعية الاجتماعية والثقافية التي نشأ عليها كونه من عائلة تعتبر من اعيان مدينة الجزائر ومن العائلات الكبيرة حيث كان أبوه حسن بن بريهمات من الشخصيات العلمية والثقافية تلقى تعليمه في المدرسة الفرنسية في المدينة فكان عالما وكاتب صحفيا وأديبا وقاضيا ومديرا بالمدرسة الشرعية الفرنسية، وعليه فإن عمر سار على نفس النهج الذي كان عليه والده تعلم في المدارس الفرنسية وأصبح مدرسا في المدرسة الشرعية الفرنسية.

ألف عمر بن برهمات عدة مؤلفات ورسائل أبرزها كتابه النهج السوي في الفقه الفرنساوي سنة 1908، وكتاب المرصاد في مسائل الاقتصاد قام بتأليفه بالتعاون مع صديقه الشيخ المجاوي.

ألف بن بريهمات كتابه النهج السوي باللغة الفرنسية ثم قام بتعريبه بغية نشره في اوساط القراء والمثقفين

الجزائريين يهدف من خلاله إلى اطلاعهم على القانون الوضعي الفرنسي الذي وصفه بكونه فقها فرنسيا.

حاول بن بريهمات في كتابه التطرق إلى مواضيع تهم العائلة الجزائرية بداية من اعطائه لمحة عن القانون الوضعي الفرنسي الدي اسماه أصول الفقه، أصول القانون الوضعي، التشريع الوضعي، الإنسان والجنسية والحالة الشرعية والعائلة والقرابة، الزواج والطلاق والميراث.

قام بن بريهمات في البداية بوضع مدخل يشرح فيه مراحل تطور الفكر الإنساني منذ ظهوره على الأرض وحاجته إلى تأسيس الاجتماع والعيش داخل منظومة اجتماعية يؤطرها قانون مستمد من القوانين الطبيعية التي يتأثر بها الفرد وهذا ما يبرز الاطلاع الواسع لبن بريهمات في مجال العلوم الاجتماعية الحديثة التي أسس لها الفكر الغربي.

حاول بن بريهمات شرح القانون الفرنسي واخراجه في صورة لا تتعارض مع التشريعات الاسلامية إلا أنه لم يكن موفقا في ذلك، حيث أنه في فصل المواريث وقع في تعارض صارخ في احكام الميراث والورثة والأنصبة التي يأخذها كل وارث، وهذا في مقدورنا تجاوز للشرع الإسلامي الذي لم يترك اجتهادا في باب الميراث فأحكام الميراث جاء بها القرآن الكريم على وجه القطع والدلالة ولم يترك فيها أي مجال للتأويل أو الاجتهاد، وهذا ما يبرز التوجه العلماني بصيغته الغربية التي تبيح للفرد تجاوز الأحكام الدينية الثابتة والصريحة والتي تسعى أيضا إلى فصل الدين عن الحياة العمة للأفراد وهذا ما تدعو له الحداثة الغربية.

قائمة المراجع

المؤلفات

- بريهمات، عمر بن (1908). **النهج السوي في الفقه الفرنسوي**. الجزائر :المطبعة الشرقية بير فونتانا.
- الحفناوي أبو القاسم، (1906)، **تعريب الخلف برجال السلف**، الجزائر، بيير فونتانة.
- عباس فرحات .(2007). **الشاب الجزائري، منشورات الحركة الوطنية** ، ت .أ .منور، الجزائر :المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار.
- عباس فرحات، **حرب الجزائر وثورتها**، ج1 ، **(ليل الاستعمار)** .،.تر: أ .رحال المحمدية, المغرب :مطبعة فضالة.
- سعد الله أبو القاسم .(1998). **تاريخ الجزئر الثقافي**، ج4، 6، 7، دار الغرب الاسلامي، بيروت.
- لونيسي رابح، (2009)، **التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف 1920-1954**، دار الكوكب، الجزائر.
- عادل نويهض(1980) . **معجم أعلام الجزائر** .بيروت, لبنان :مؤسسة نويهض للنشر والتوزيع.
- الجندي ,م .ا(2008) . **الميراث في الشريعة الاسلامية**، القاهرة، دار الفكر العربي.

المجلات

musulman, R. l. (1909, n 01 janvier).

– صافر ,ف (2014-2015)، 16-17 أفريل، "**مواقف النخبة الجزائرية من سياسة فرنسا الاندماجية**"، مجلة العصور الجديدة.